

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير إدارة المشاريع



أثر إدارة الأزمات التنظيمية على كفاءة القرارات الاستراتيجية دراسة ميدانية على الشركات متعددة الجنسيات.

إعداد الطالب/

فارس فواز هزاع العايش

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

أولاً: المقدمة

في عصرٍ تتسارع فيه وتيرة إنتاج المعرفة وتتضخم فيه قواعد البيانات وتتعدد فيه أدوات جمع المعلومات الرقمية، لم يعد كافياً أن يكون الباحث متقناً لمنهجه ومتمكناً من أدوات التحليل، بل صار لازماً عليه أن يكون حارساً أميناً على نزاهة العملية البحثية برمتها وعلى البيانات التي يجمعها من المشاركين. ومن هنا تكتسب أخلاقيات البحث العلمي بُعداً جديداً يتجاوز المعنى التقليدي الضيق المرتبط بتجنب الغش، ليشمل منظومة متكاملة من المسؤوليات تبدأ من اللحظة الأولى لتصور فكرة البحث ولا تنتهي إلا بعد نشر نتائجه وأرشفة بياناته بطريقة مسؤولة وأمنة.

ويختار هذا التقرير أن ينظر إلى أخلاقيات البحث العلمي من خلال عدستين متكاملتين هما النزاهة الأكاديمية بوصفها الإطار القيمي الناظم لسلوك الباحث، وحوكمة البيانات بوصفها الإطار الإجرائي الذي يضمن التعامل المسؤول مع المعلومات التي تُجمع من البشر. ويمكن تعريف أخلاقيات البحث العلمي في هذا السياق بأنها "منظومة المعايير المهنية والقيمية التي توجه الباحثين نحو إنتاج معرفة صادقة وموثوقة مع احترام كرامة المشاركين وحماية بياناتهم. (Resnik, 2020) "كما تُعرّف النزاهة الأكاديمية بأنها "الالتزام بالقيم الأساسية الست المتمثلة في الصدق والثقة والإنصاف والاحترام والمسؤولية والشجاعة في جميع الأنشطة العلمية والتعليمية (International Center for Academic Integrity, 2021)".

ويهدف هذا التقرير إلى تعميق فهم الطالب الباحث لأخلاقيات البحث العلمي عبر هذه الزاوية المتخصصة، ثم إسقاط هذا الفهم تطبيقياً على دراسته الميدانية التي تتناول "أثر إدارة الأزمات التنظيمية على كفاءة القرارات الاستراتيجية في الشركات متعددة الجنسيات". وتزداد أهمية هذا الإسقاط نظراً لطبيعة الدراسة التي تعتمد على جمع بيانات من مديرين تنفيذيين يتعاملون مع معلومات استراتيجية حساسة، عبر استبانة إلكترونية وورقية، وتخزينها وتحليلها إحصائياً، وهو ما يضع حوكمة البيانات والنزاهة الأكاديمية في صميم التزامات الباحث الأخلاقية.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تتجلى أهمية أخلاقيات البحث العلمي في كونها الجسر الذي يربط بين المعرفة العلمية والثقة المجتمعية، فالعلم في جوهره مشروع تراكمي تعاوني يقوم على افتراض ضمني بأن كل باحث صادق فيما يعرضه من بيانات ونتائج. وأي إخلال بهذا الافتراض يهدد المشروع العلمي بأكمله. ويمكن تحليل هذه الأهمية من منظور النزاهة الأكاديمية وحوكمة البيانات عبر عدة أبعاد متشابهة.

البُعد الأول هو حماية موثوقية المعرفة التراكمية، فالبحوث لا تقوم بمعزل عن بعضها بل تُبنى الواحدة على الأخرى، والباحث الذي يستند إلى دراسات سابقة يفترض أنها أُجريت بنزاهة. فإذا تسربت بيانات مزورة أو نتائج ملفقة إلى هذا البناء التراكمي، فإنها تلوث سلسلة كاملة من الأبحاث اللاحقة التي تعتمد عليها. وفي دراستنا، حين نستشهد بنتائج دراسات سابقة مثل دراسة (Coccia, 2020) حول القرارات الحاسمة في إدارة الأزمات، فإننا نبني على نزاهة تلك الدراسة، وبالمثل ستبني دراسات مستقبلية على نزاهة دراستنا الحالية.

البُعد الثاني هو حماية البيانات وأصحابها، إذ إن البحوث الميدانية الحديثة تجمع كميات متزايدة من البيانات الشخصية والمهنية، وقد أصبحت حماية هذه البيانات مسؤولية قانونية وأخلاقية في آن واحد في ظل تطور تشريعات الخصوصية حول العالم. فالباحث الذي يجمع بيانات من مديري شركات متعددة الجنسيات يحمل أمانة مزدوجة تجاه المشاركين أنفسهم وتجاه الشركات التي يمثلونها، ويترتب على أي تسريب أو سوء استخدام للبيانات أضرار قد تتجاوز المشارك الفرد إلى كيانه المؤسسي.

البُعد الثالث هو ضمان جودة القرارات المبنية على البحث، فالبحوث الإدارية والاقتصادية كدراستنا الحالية تُترجم غالباً إلى توصيات عملية قد تتبناها الشركات في تطوير منظوماتها لإدارة الأزمات وصنع القرار. وإذا كانت هذه التوصيات مبنية على بيانات غير نزيهة، فإن القرارات المترتبة عليها قد تكلف المؤسسات خسائر مادية وتنافسية كبيرة. وبذلك ترتبط النزاهة البحثية ارتباطاً مباشراً بجودة الممارسة الإدارية الواقعية.

البُعد الرابع هو صون سمعة الباحث والمؤسسة الأكاديمية، فالنزاهة رأس مال يصعب بناؤه ويسهل فقده، وحالة واحدة من الانتحال أو التزوير قد تدمر مسيرة باحث بأكملها وتلحق ضرراً بسمعة جامعتة. وعلى المستوى الفردي، فإن الالتزام بالنزاهة الأكاديمية في رسالة الماجستير يؤسس لمسار مهني وبحثي قائم على المصداقية والاحترام (Bretag, 2016). وهكذا تتضح العلاقة العضوية بين الأخلاقيات وموثوقية البحث، فالنزاهة وحوكمة البيانات ليستا قيوداً تحد من حرية الباحث، بل هما الضمانتان اللتان تمنحان نتائجها قيمتها وشرعيتها.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تستند أخلاقيات البحث العلمي إلى مبادئ راسخة تشكل البوصلة التي يهتدي بها الباحث. وفيما يلي عرض لهذه المبادئ من منظور النزاهة الأكاديمية وحوكمة البيانات، مع تعريف موجز ومثال توضيحي لكل مبدأ.

الأمانة العلمية: (Honesty) تعني الصدق المطلق في عرض البيانات والمناهج والنتائج، وعدم اختلاق أو تحريف أو إخفاء أي معلومة جوهرية. وتُعد المبدأ الجوهري الذي تتفرع منه سائر المبادئ. ومثال توضيحي: حين يصف الباحث في دراستنا حجم العينة بأنه (280) مفردة، فالأمانة تقتضي أن يكون هذا العدد مطابقاً للاستبيانات الصالحة التي جُمعت فعلياً، وأن يُفصح بصراحة عن عدد الاستبيانات المستبعدة وأسباب استبعادها (كالنقص في الإجابات أو التعبئة العشوائية)، لا أن يخفي ذلك تجميلاً للصورة المنهجية.

النزاهة: (Integrity) تُشير إلى ثبات الباحث على المعايير الأخلاقية واتساق سلوكه مع قيمه حتى في غياب أي رقابة، وتجنّب أي ممارسة قد تمنح ميزة غير مستحقة. ومثال توضيحي: لو عُرض على الباحث أن تموّل دراسته إحدى الشركات مقابل إظهار نتائج إيجابية عن أدائها، فإن النزاهة تقتضي رفض هذا العرض المشروط أو الإفصاح الكامل عن مصدر التمويل وضمان عدم تأثيره في النتائج.

الموضوعية: (Objectivity) تعني التحرر من الأهواء والتحيزات عند التصميم والجمع والتحليل والتفسير، بحيث تنطلق الاستنتاجات من الأدلة وحدها. ومثال توضيحي: عند تحليل العلاقة بين بُعد "الاحتواء والحد من الأضرار" وكفاءة القرارات الاستراتيجية باستخدام تحليل الانحدار، يلتزم الباحث بقبول قيمة معامل الانحدار ومستوى دلالاته كما يظهره برنامج SPSS دون "تجميل" أو انتقاء للحالات التي تدعم توقعاته.

السرية وحماية البيانات: (Confidentiality & Data Protection) تتجاوز مجرد كتمان المعلومات إلى منظومة متكاملة لحوكمة البيانات تشمل جمعها وتخزينها واستخدامها وإتلافها بطريقة آمنة ومسؤولة. ومثال توضيحي: في دراستنا، تُخزّن استجابات المبحوثين في ملفات مشفرة بكلمة مرور على جهاز محمي، وتُفصل البيانات التعريفية (إن وُجدت) عن البيانات التحليلية، وتُتلف النسخ الأولية بعد انتهاء الغرض البحثي منها، بما يضمن ألا تتسرب أي معلومة حساسة عن الشركات متعددة الجنسيات المشاركة.

الموافقة المستنيرة: (Informed Consent) تعني حصول المشارك على معلومات كافية تمكّنه من اتخاذ قرار حر وواعٍ بالمشاركة، مع حقه في الانسحاب متى شاء. ومثال توضيحي: تتضمن صفحة الاستبانة الأولى في دراستنا إقراراً يوضح طبيعة الدراسة وأهدافها والجهة الأكاديمية المشرفة، ويؤكد طوعية المشاركة وسرية البيانات، بحيث يُعد مواصلة المبحوث في تعبئة الاستبانة موافقة ضمنية مستنيرة على المشاركة.

ويُضاف إلى هذه المبادئ مبدآن مکملان في إطار النزاهة الأكاديمية هما **الاحترام** الذي يقتضي تقدير وقت المشاركين وآرائهم وحقوقهم، و**المسؤولية** التي تُلزم الباحث بتحمل تبعات عمله أمام المجتمع العلمي والمجتمع عموماً. (International Center for Academic Integrity, 2021)

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تكتنف العملية البحثية مجموعة من القضايا الأخلاقية التي تتطلب يقظة دائمة من الباحث. وفيما يلي عرض لأبرزها من زاوية النزاهة الأكاديمية وحوكمة البيانات، مع شرح كل قضية ومثال يوضحها.

الانتحال العلمي: (Plagiarism) يمثل الانتحال انتهاكاً مباشراً للنزاهة الأكاديمية، ويتخذ صوراً متعددة تتدرج من النسخ الحرفي دون إسناد، إلى إعادة الصياغة دون توثيق، إلى الانتحال الذاتي بإعادة استخدام أعمال الباحث السابقة وكأنها جديدة، إلى الانتحال بمساعدة أدوات الذكاء الاصطناعي دون الإفصاح عن ذلك. ومثال واقعي: أن يولّد باحث جزءاً من إطاره النظري حول مفهوم القرارات الاستراتيجية عبر أداة ذكاء اصطناعي ويقدمه بوصفه صياغته الأصلية دون إفصاح أو تحقق من صحة المعلومات وتوثيقها، وهي صورة حديثة من الانتحال باتت تستوجب انتباهاً خاصاً.

تزوير البيانات وتلفيقها: (Falsification & Fabrication) يُعد من أخطر انتهاكات حوكمة البيانات، ويشمل اختلاق بيانات لم تُجمع فعلاً أو تحريف البيانات الحقيقية. ومثال افتراضي: أن يجد الباحث أن نسبة الاسترداد لم تبلغ المستوى المطلوب، فيختلق استجابات إضافية بنفسه ويدخلها في قاعدة البيانات ليكتمل حجم العينة المستهدف، وهو ما يُفسد قاعدة البيانات بأكملها ويبطل كل النتائج المترتبة عليها.

التحيز في معالجة البيانات: (Data Bias) قد يتسلل التحيز إلى مرحلة معالجة البيانات عبر الانتقائية في عرض النتائج أو حذف الحالات الشاذة التي لا تخدم الفرضيات أو اختيار الاختبارات الإحصائية التي تعطي النتيجة المرغوبة. ومثال توضيحي: أن يستبعد الباحث استجابات معينة بحجة كونها "غير منطقية" لمجرد أنها تُضعف العلاقة بين متغيرات الدراسة، بينما هي في الواقع استجابات صحيحة تعبّر عن رأي حقيقي.

انتهاك الخصوصية وسوء حوكمة البيانات (Privacy & Data Governance Breach): يحدث عند جمع بيانات أكثر من اللازم، أو تخزينها بطريقة غير آمنة، أو استخدامها لأغراض لم يوافق عليها المشارك، أو الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز الحاجة البحثية. ومثال واقعي: أن يحتفظ الباحث ببيانات المبحوثين على خدمة سحابية غير مؤمنة، أو يعيد استخدامها في دراسة لاحقة دون الحصول على موافقة جديدة، مما ينتهك مبدأ تحديد الغرض في حوكمة البيانات.

تضارب المصالح وانتهاك معايير التأليف (Conflict of Interest & Authorship Misconduct): يشمل وجود مصالح تؤثر في موضوعية الباحث، أو ممارسات غير نزيهة في نسب التأليف مثل إدراج أسماء لم تسهم في البحث (تأليف الهدية) أو إغفال من أسهم فعلاً. ومثال افتراضي: أن يُدرج الباحث اسم شخص ذي نفوذ في الدراسة لتسهيل نشرها رغم عدم مشاركته الفعلية، أو أن يخفي علاقته المهنية بإحدى الشركات المشاركة في الدراسة.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي

تستند ممارسة النزاهة الأكاديمية وحوكمة البيانات إلى منظومة من القواعد واللوائح والهيئات التي تنقل المبادئ الأخلاقية من حيز المثل النظرية إلى حيز الإلزام العملي القابل للمساءلة. وتتصدر هذه المنظومة لجان أخلاقيات البحث، المعروفة بمجالس المراجعة المؤسسية (Institutional Review Boards – IRB)، وهي لجان متخصصة داخل الجامعات ومراكز البحث تتولى مراجعة المقترحات البحثية المتعلقة بالمشاركين من البشر قبل تنفيذها، للتحقق من توافقها مع المعايير الأخلاقية وحمايتهم لحقوق المشاركين وسلامتهم وخصوصيتهم. وتملك هذه اللجان صلاحية الموافقة على البحث أو طلب تعديله أو رفضه، وتراجع على وجه الخصوص نماذج الموافقة المستنيرة وخطط حوكمة البيانات وآليات حماية السرية وتقييم نسبة المخاطر إلى الفوائد (Resnik, 2020).

وتتمثل أهمية هذه اللجان في كونها آلية ضبط مسبقة تضمن دمج الاعتبارات الأخلاقية في تصميم البحث منذ نشأته لا بعد إتمامه، وتُجنّب الباحث الوقوع في أخطاء أخلاقية قد يصعب تداركها لاحقاً. وفي السياق الأكاديمي، يُلزم الطلاب الباحثون عادةً بالحصول على موافقة الجهة المخولة بمؤسستهم قبل البدء في جمع البيانات الميدانية، وهو إجراء ينبغي أن يلتزم به الباحث في دراسته الحالية.

أما على صعيد معايير التوثيق وأخلاقيات النشر، فُبعد دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) في إصداره السابع من أبرز المرجعيات الدولية المعتمدة، إذ يقدّم إطاراً تفصيلياً للتوثيق الصحيح للمصادر نقادياً للانتحال، ولقواعد الإسناد العلمي، ولأخلاقيات النشر بما فيها تجنب الازدواجية في النشر، والإفصاح عن تضارب المصالح ومصادر التمويل، وضبط معايير نسب التأليف (American Psychological Association, 2020) وتلتزم الدراسة الحالية بنمط APA في توثيق جميع مصادرها العربية والأجنبية.

وإلى جانب ذلك، برزت في العقدين الأخيرين أطر تنظيمية متخصصة في حوكمة البيانات وحماية الخصوصية أصبحت ذات صلة وثيقة بالبحوث الميدانية، أبرزها مبادئ حماية البيانات الشخصية التي تؤكد على تحديد الغرض من جمع البيانات، وتقليل البيانات المجمعة إلى الحد اللازم، وضمان أمنها، وتحديد مدة الاحتفاظ بها، ومنح أصحابها حق الاطلاع والانسحاب. كما توجد مرجعيات تاريخية مؤسّسة مثل تقرير بلمونت (Belmont Report) الذي

أرسى مبادئ احترام الأشخاص والإحسان والعدالة. وتكمن أهمية هذه القواعد مجتمعةً في أنها توحد المعايير وتجعل الالتزام الأخلاقي قابلاً للقياس والمساءلة، فتحمي المشاركين وبياناتهم من جهة، وتصون نزاهة المعرفة العلمية وثقة المجتمع بها من جهة أخرى. (Bretag, 2016)

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يُمثل هذا الجزء محور التقرير وأهم أقسامه، إذ ينقل المبادئ والقواعد السابقة إلى ممارسات تطبيقية ملموسة على دراسة "أثر إدارة الأزمات التنظيمية على كفاءة القرارات الاستراتيجية في الشركات متعددة الجنسيات"، من منظور النزاهة الأكاديمية وحوكمة البيانات على وجه التحديد. وتتم هذه المعالجة عبر دورة حياة البحث كاملة من تصميم الأداة حتى إتلاف البيانات.

أولاً: مرحلة تصميم الأداة وجمع البيانات. صُممت استبانة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي لتضم (26) فقرة موزعة على المتغير المستقل (إدارة الأزمات التنظيمية بأبعاده الأربعة) والمتغير التابع (كفاءة القرارات الاستراتيجية) إضافة إلى البيانات الديموغرافية. ويلتزم الباحث في هذه المرحلة بمبدأ تقليل البيانات، فلا يجمع من المعلومات الشخصية إلا ما يخدم أهداف الدراسة فعلاً (الجنس، العمر، المؤهل، سنوات الخبرة، المستوى الإداري، طبيعة القطاع)، ويتجنب جمع أي بيانات تعريفية حساسة كالأسماء أو أرقام الهواتف أو أسماء الشركات بعينها، لأن جمعها يشكل عبئاً أخلاقياً وأمناً دون مبرر بحثي. كما يضمن الباحث صياغة الفقرات بلغة محايدة لا توجّه المبحوث، ويعرضها على محكمين متخصصين للتحقق من صدق المحتوى وخلوها من التحيز قبل التطبيق.

ثانياً: الموافقة المستنيرة في البيئة الرقمية. نظراً لأن الاستبانة ستوزع إلكترونياً وورقياً، يصمم الباحث صفحة تمهيدية تتضمن إقرار موافقة مستنيرة واضحاً، يبيّن هوية الباحث والجهة الأكاديمية والغرض البحثي، ويؤكد طوعية المشاركة وحق المبحوث في تجاوز أي سؤال أو الانسحاب في أي لحظة، ويوضح كيفية التعامل مع بياناته وضمان سريتها. وفي النسخة الإلكترونية، يُعد المضي في التعبئة بعد قراءة هذا الإقرار موافقة مستنيرة موثقة، بما يحقق المبدأ في البيئة الرقمية كما في الورقية.

ثالثاً: حوكمة البيانات أثناء التخزين والمعالجة. يطبق الباحث منظومة حوكمة تضمن أمن البيانات طوال دورة حياتها. فعند استلام الاستبانات، تُرخل البيانات إلى ملف محمي بكلمة مرور لا يطلع عليه سواه، وتُخزن نسخة احتياطية مؤمنة تحسباً للفقْد. وعند التحليل باستخدام برنامج SPSS، تُعالج البيانات في صورتها المرقّمة المجردة من أي معرّف شخصي. ويلتزم الباحث بمبدأ تحديد الغرض، فلا يستخدم البيانات إلا في أغراض هذه الدراسة تحديداً، ولا يعيد توظيفها في أبحاث أخرى دون موافقة جديدة. كما يحدد مدة معقولة للاحتفاظ بالبيانات تنتهي بإتلافها بطريقة آمنة بعد انتهاء الغرض البحثي ومناقشة الرسالة.

رابعاً: ضمان النزاهة في التحليل والعرض. يلتزم الباحث بعرض جميع النتائج كما يفرزها التحليل الإحصائي دون انتقاء أو إخفاء، فيُبلغ بنزاهة عن نسبة الاسترداد الفعلية وعدد الاستبانات المستبعدة وأسباب استبعادها، ويعرض قيم معاملات الانحدار البسيط والمتعدد ونتائج اختبارات ألفا كرونباخ وارتباط بيرسون واختبارات T و ANOVA و VIF كما هي. وإذا أظهرت النتائج عدم وجود أثر دال لأحد الأبعاد، أو ظهرت نتائج مخالفة لأدبيات الدراسات

السابقة، فإنه يعرضها بأمانة ويناقشها علمياً، لأن إخفاء النتائج غير المؤكدة للفرضيات صورة من صور التحيز والتزوير.

خامساً: تجنب الانتحال والإفصاح عن استخدام الأدوات. يلتزم الباحث بتوثيق كل مصدر استعان به وفق نمط APA، ويعيد صياغة الأفكار المقتبسة بأسلوبه مع الإسناد، ويستخدم برامج كشف الانتحال للتحقق من أصالة العمل. وفي حال الاستعانة بأي أداة مساعدة (كأدوات التدقيق اللغوي أو التنظيم)، يلتزم بالإفصاح عن ذلك بما يتسق مع التطور الحديث في معايير النزاهة الأكاديمية، ويتحمل المسؤولية الكاملة عن دقة كل ما يرد في دراسته.

سادساً: إدارة المخاطر والإفصاح عن تضارب المصالح. يقيم الباحث المخاطر المحتملة، وهي هنا منخفضة وتتحصر غالباً في حساسية بعض المعلومات التنافسية، ويديرها عبر ضمان السرية التامة وتجريد البيانات من المعارف. كما يُفصح صراحةً عن خلق الدراسة من أي تمويل خارجي مشروط أو علاقة مصلحة تربطه بالشركات المشاركة، بما يعزز حياد الدراسة ومصداقيتها.

ويتبين من هذا التحليل أن الدراسة الحالية لا تكفي بالالتزام الأخلاقي السطحي، بل تبني منظومة متكاملة من النزاهة الأكاديمية وحوكمة البيانات تمتد عبر دورة حياة البحث كاملة، بما يجعلها نموذجاً للبحث الميداني المسؤول الذي يصون حقوق المشاركين ويحفظ موثوقية المعرفة في آن واحد.

سابعاً: الخاتمة

تناول هذا التقرير أخلاقيات البحث العلمي من زاوية النزاهة الأكاديمية وحوكمة البيانات، وطبقها على دراسة أثر إدارة الأزمات التنظيمية على كفاءة القرارات الاستراتيجية في الشركات متعددة الجنسيات. وخلص إلى أن أخلاقيات البحث في عصر البيانات لم تعد تقتصر على تجنب الغش، بل توسعت لتشمل منظومة من المسؤوليات تمتد من تصميم الأداة حتى إتلاف البيانات، وأن النزاهة الأكاديمية وحوكمة البيانات وجهان متكاملان لعملة واحدة هي البحث المسؤول.

وأبرز التقرير أن المبادئ الأساسية، من أمانة ونزاهة وموضوعية وسرية وموافقة مستنيرة، تشكل البوصلة القيمة للباحث، وأن القضايا الأخلاقية كالانتحال (بصوره الحديثة بما فيها الانتحال بمساعدة الذكاء الاصطناعي) والتزوير والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح تمثل مخاطر حقيقية تستوجب يقظة دائمة. كما أكد الدور المحوري للجان أخلاقيات البحث (IRB) ومعايير APA وأطر حماية البيانات في ترسيخ ممارسة بحثية قابلة للمساءلة.

وفي الجانب التطبيقي، تبين أن دراستنا الميدانية بنت منظومة متكاملة من النزاهة وحوكمة البيانات تشمل تقليل البيانات المجمعة، وتأمين تخزينها ومعالجتها، وتحديد الغرض من استخدامها، وضمان الموافقة المستنيرة، والإفصاح الأمين عن النتائج كافة. ويؤكد التقرير في ختامه أن الالتزام بهذه المنظومة الأخلاقية ليس عبئاً إجرائياً، بل هو استثمار في مصداقية البحث وقيمه، وضمانة لأن تتحول نتائجه إلى معرفة موثوقة وتوصيات عملية يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تبني عليها بثقة، وهو ما ينبغي أن يظل نهجاً راسخاً في جميع الدراسات المستقبلية.

ثامناً: المراجع

أولاً: المراجع العربية

الباروني، خالد مسعود يحيى. (2021). أثر العوامل التنظيمية في فاعلية إدارة الأزمات: دراسة ميدانية على مصلحة الطرق والجسور بليبيا. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 4(2)، 228.194-

الشمري، سحر أحمد مفلح، وعيساوي، فخري عبدالسلام. (2025). تأثير التحول الرقمي في فاعلية القرارات الاستراتيجية: دراسة تطبيقية على القطاعات المصرفية والبنوك في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (78)، 727.697-

ثانياً: المراجع الأجنبية

American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). American Psychological Association.

Bretag, T. (Ed.). (2016). *Handbook of academic integrity*. Springer.

Coccia, M. (2020). Critical decisions in crisis management: Rational strategies of decision making. *Journal of Economics Library*, 7(2), 81–96.

International Center for Academic Integrity. (2021). *The fundamental values of academic integrity* (3rd ed.). ICAI.

Resnik, D. B. (2020). *The ethics of research with human subjects: Protecting people, advancing science, promoting trust*. Springer.